العقود الآجلة للخام الأميركي ارتفعت إلى 39.24 دولار للبرميل

النفط يحافظ على مكاسبه بعد عودة ترامب إلى البيت الأبيض

موقع اميركي للنفط

ارتفعت أسعار النفط في التعاملات المبكرة أمس الثلاثاء بعد عودة الرئيس الأمريكي دونالد ترامب إلى البيت الأبيض من المستشفى بعد دخوله لتلقي العلاج من فيروس كورونا يوم الجمعة الماضي، في حين اجتاح إعصار آخر خليج المكسيك في الولايات المتحدة.

وتراجعت الأسعار بشكل حاد يوم الجمعة الماضي عندما دخل ترامب المستشفى، ثم قفزت بأكثر من خمسة في المئة بعد أن قال إنه سيعود إلى البيت الأبيض ومع تنامي الآمال في إمكان الاتفاق على حزمة تحفيز اقتصادي أمريكية لمواجهة تأثير جائحة فيروس كورونا.

وارتفعت العقود الآجلة للخام الأمريكي غرب تكساس الوسيط بواقع سنتين إلى 39.24 دولار للبرميل في الساعة 0134 بتوقيت جرينتش.

وصعدت كذلك العقود الآجلة لخام برنت ثمانية سنتات أو 0.2 في المئة إلى 41.37 دولار للبرميل.

كما ساعد في دعم الأسعار الإضراب الموسع للعمال في النرويج، الذي أغلق ستة حقول نفط وغاز بحرية، وإخلاء منصات النفط في خليج المكسيك الأمريكي قبل العاصفة المدارية دلتا، التي تحولت إلى إعصار، والمتجهة نحو لويزيانا وفلوريدا.

وقال لاكلان شو، رئيس أبحاث السلع الأساسية في بنك أستراليا الوطني "إنها عوامل.. تغيرت خلال الساعات الأربع والعشرين الماضية وتساهم بشكل أكبر في الارتفاع".

وأفاد اتحاد النفط والغاز النرويجي أن الإضراب سيؤدي إلى خفض الطاقة الإنتاجية الإجمالية للبلاد بما يزيد قليلا عن 330 ألف برميل من المكافئ النفطي يوميا، أو حوالي ثمانية في المئة من إجمالي الإنتاج.

في غضون ذلك، زادت الآمال في اتفاق الحزبين الجمهوري والديمقراطي في الولايات المتحدة على حزمة إغاثة اقتصادية، إذ تحدثت رئيسة مجلس النواب نانسي بيلوسي ووزير الخزانة ستيفن منوتشين وعبرا عن استعدادهما للحديث مرة أخرى يوم الثلاثاء، في استمرار للمساعي الحثيثة من أجل التوصل إلى اتفاق على تشريع بخصوص الحزمة.

بريطانيا: لا يمكن الاستمرار باقتراض مبالغ ضخمة على المدى الطويل

ريشي سوناك

قال وزير المالية البريطاني ريشي سوناك أمس الثلاثاء إن بلاده لا يمكن أن تستمر في اقتراض مبالغ ضخمة علي المدى الطويل لأنه أمر غير مستدام بالنسبة للاقتصاد.

وقال لتلفزيون هيئة الإذاعة البريطانية (بي.بي.سي) «من الواضح أننا اضطررنا هذ العام لاقتراض مبالغ ضخمة لدعم الاقتصاد في وقت أزمة، وهو التصرف السليم».

وتابع "بالنسبة للمدى المتوسط... يبدو جليا أنه لا يمكن أن يستمر هذا الوضع للأبد. هذا المستوى من الاقتراض، الذي سيسجل مستوى قياسيا هذا العام، غير قابل للاستدامة على المدى الطويل".

فينابلر للمدفوعات تتلقى عرض استحواذ من بريزم أدفانس

الملياردير الهندي شيتي

قالت فينابلر أمس الثلاثاء إن بريزم أدفانس سولوشنز للتكنولوجيا وحلول البرمجيات تقدمت بعرض استحواذ على مجموعة المدفوعات المدرجة في المملكة المتحدة يتضمن إعادة هيكلة وتسوية ديونها، لكنه لم يقدم تفاصيل بشأن حجم العرض.

وسيقدم العرض المقترح رأس مال عاملا لفينابلر والشركات التابعة لها فيما ستقوم بريزم بإعادة هيكلة مجلس إدارة الشركة.

وقالت فينابلر إنها ستتفاوض مع بريزم بشأن اتفاق شراء أسهم.

وقال بهايراف تريفيدي الرئيس التنفيذي لفينابلر "بعد شهور من العمل الجاد في ظل أوضاع شديدة الصعوبة للسيولة مقرونة بتأثير جائحة كورونا على عملياتنا يسرني أن نمضي الآن قدما مع بريزم".

يأتي العرض الذي وافق عليه مجلس إدارة فينابلر بعد وقت مضطرب شهد تحذير الشركة من أن ديونها قد تزيد على المعلن من قبل بنحو مليار دولار، فيما علقت سلطات الضرائب البريطانية تسجيل وحدتين تابعتين لها.

واستقال مؤسس الشركة الملياردير الهندي ب.ر شيتي من منصبه كرئيس مجلس إدارة مشارك في أغسطس إذ تعرضت بعض الشركات التي يدعمها لأزمة مالية شديدة بعدما تبين في وقت سابق من العام نفسه أنها لم تفصح عن ديون وظهرت مزاعم بشأن عمليات احتيال.

ارتفاع الطلبيات الصناعية الألمانية بأكثر من المتوقع في أغسطس

مصنع في المانيا

أظهرت بيانات أمس الثلاثاء أن طلبيات السلع الصناعية الألمانية زادت 4.5 بالمئة على أساس شهري في أغسطس ، في دفعة لآمال انتعاش أكبر اقتصاد بأوروبا بقوة في الربع الثالث من صدمة فيروس كورونا.

تأتي الزيادة مقارنة مع توقع لرويترز بارتفاع 2.6 بالمئة، وتشير إلى أن الاقتصاد يحرز تقدما في سبيل عودته إلى مستويات ما قبل الأزمة.

وكشفت أرقام من مكتب الإحصاءات الاتحادي أن الطلبيات المحلية زادت 1.7 بالمئة على أساس شهري بينما ارتفعت الطلبيات من الخارج 6.5 بالمئة. وقال المكتب إن كمية الطلبيات تقل 3.6 بالمئة مقارنة مع المسجل في فبراير ، قبل فرض إجراءات العزل العام لإبطاء انتشار فيروس كورونا.

«نيكي» يبلغ أعلى مستوى في أسبوع

رجل يعمل في بورصة طوكيو للأوراق المالية

أغلقت الأسهم اليابانية قرب أعلى مستوى في أسبوع أمس الثلاثاء، إذ تحسن الإقبال على المخاطرة بعد أن عاد الرئيس الأمريكي دونالد ترامب إلى البيت الأبيض عقب تلقيه علاجا في مستشفى من كوفيد- 19، مما قلص المخاوف بشأن الضبابية السياسية.

وارتفع المؤشر نيكي القياسي 0.52 بالمئة إلى 23433.73 نقطة، بينما ربح المؤشر توبكس الأوسع نطاقا 0.52 بالمئة إلى 1645.75 نقطة. ولم يسجل المؤشران هذه المستويات منذ 30 سبتمبر.

واقتفى المستثمرون أثر الإغلاق الإيجابي لوول ستريت ليل الاثنين حين ارتفعت المؤشرات الرئيسية بقوة بفضل آمال التحفيز ونبأ عودة الرئيس ترامب إلى البيت الأبيض بعد ثلاث ليال قضاها في المستشفى.

وصعدت أسهم التكنولوجيا وأشباه الموصلات اليابانية إذ استفادت من ارتفاع المؤشر ناسداك أكثر من اثنين بالمئة ليل الاثنين.

وصعد سهم مجموعة سوفت بنك 2.41 بالمئة بينما أغلق سهم ديسكو كورب مرتفعا 1.74 بالمئة.

وربح سهم باناسونيك ما يزيد عن اثنين بالمئة وأغلق سهم تويوتا موتور مرتفعا 0.71 بالمئة بعد أن قال مشروعهما المشترك للبطاريات إنه سيؤسس خط إنتاج في غرب اليابان لصنع وحدات طاقة ليثيوم-أيون للسيارات الهجينة بدءا من 2022.

ومن بين الأسهم التي سجلت أداء يفوق سائر السوق هينو موتورز الذي قفز 6.36 بالمئة بعد أن قالت تويوتا إن الشركتين ستطوران على نحو مشترك شاحنة كهربائية للخدمة الشاقة تعمل بخلايا الوقود في سوق أمريكا الشمالية.

ونزل سهم مجموعة بورصة اليابان، التي تملك بورصة طوكيو، 3.29 بالمئة بعد أن قالت البورصة إنها عينت أربعة أعضاء خارجيين بمجلس الإدارة في لجنة للتحقيق في عطل للتداولات الأسبوع الماضي.

كما نزل سهم فوجيتسو لتطوير الأنظمة 0.74 بالمئة إذ تواصل الشركة فحص سبب العطل.

انكماش الاقتصاد البرازيلي بنسبة 5.8 بالمئة في 2020

ميناء في البرازيل

أعلن صندوق النقد الدولي أنّ الاقتصاد البرازيلي سينكمش هذا العام بنسبة 5.8 في المائة، في توقّعات أقلّ تشاؤماً من تلك التي أعلن عنها في يونيو حين قال إنّ إجمالي الناتج المحلّي لأكبر اقتصاد في أميركا اللاتينية سيتراجع هذا العام بنسبة 9.1 في المائة، وفقا لـ«الفرنسية».

وقال الصندوق في تقريره السنوي بشأن الاقتصاد البرازيلي إنّه «من المتوقع أن ينكمش الاقتصاد بنسبة 5.8 في المائة في 2020، قبل أن يسجّل انتعاشاً جزئياً بنموّ بنسبة 2.8 في المائة في 2021».

وأشاد صندوق النقد بالطريقة التي تعاملت فيها السلطات البرازيلية مع الأزمة الناجمة عن تداعيات جائحة كوفيد19-.

وقالت المؤسسة المالية الدولية في تقريرها إنّ السلطات انتهجت «سياسات نشطة حالت دون حدوث ركود أعمق، وأرست استقرارا في الأسواق المالية، وخففت من تداعيات الجائحة على الفئات الأكثر فقرا وضعفا».

وتوقّع التقرير أن يؤدّي الارتفاع الحادّ في عجز الموازنة الأولي إلى رفع حجم الدين العام في 2020 إلى ما يقرب من 100 في المائة من إجمالي الناتج المحلي، مشيرا إلى أنّ حجم الدين العام بالنسبة إلى إجمالي الناتج المحلّي سيظلّ مرتفعاً على المدى المتوسط.

وحذّر الصندوق في تقريره من أنّ الأخطار التي تواجه الاقتصاد البرازيلي لا تزال «مرتفعة ومتعدّدة الأوجه»، ولا سيّما خطر حدوث موجة وبائية ثانية، والتداعيات الطويلة الأجل لركود مطوّل، وانخفاض ثقة المستثمرين بسبب ارتفاع مستوى الدين العام.

صندوق النقد: تعافي الاقتصادات الناشئة والمتقدمة من التباطؤ

قال صندوق النقد الدولي ، قبل اجتماعاته الخريفية، إن الاستثمار العام يجب أن يؤدي «دورا مركزيا» في تعافي الاقتصادات الناشئة والمتقدمة من التباطؤ الناجم عن جائحة كوفيد – 19.

وبحسب «الفرنسية»، كتب مسؤولون في صندوق النقد الدولي في مدونة أن زيادة مثل هذا الإنفاق مع انخفاض أسعار الفائدة عالميا يمكن أن «يستحدث ملايين الوظائف مباشرة على المدى القصير وملايين الوظائف غير المباشرة على المدى الأطول».

وفي حال كانت الاستثمارات «عالية الجودة»، قال البنك ومقره واشنطن إن زيادة الاستثمار العام 1 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي يمكن أن ترفع الاستثمار الخاص 10 في المائة، والتوظيف 1.2 في المائة، والناتج المحلي الإجمالي 2.7 في المائة إلى جانب الثقة العامة بمسيرة التعافي.

تسببت الجائحة في تراجع اقتصادي حاد على مستوى العالم، ولكن حتى قبل الوباء، قال صندوق النقد الدولي إن الاستثمار العام «كان ضعيفا على امتداد أكثر من عقد، على الرغم من الطرق والجسور المتداعية في بعض الاقتصادات المتقدمة واحتياجات البنية التحتية الضخمة للنقل والمياه النظيفة والصرف الصحي» في الدول الفقيرة.

وقال المسؤولون إن الوقت الآن مناسب للاستثمار، إذ ما زال عديد من الدول يكافح ضد كوفيد – 19، وهناك أعداد كبيرة ممن فقدوا وظائفهم وسط الانكماش يبحثون عن عمل.

ويقدر صندوق النقد الدولي أنه يمكن إيجاد وظيفتين إلى ثماني وظائف مقابل كل مليون دولار تنفق على البنية التحتية التقليدية، و5 إلى 14 وظيفة مقابل كل مليون دولار تنفق على البحث والتطوير والتكنولوجيا الخضراء.

وبينما شجع صندوق النقد الدولي الدول على صيانة البنية التحتية القائمة، شجع الحكومات على النظر مجددا في تنفيذ مشاريع تأخرت في الماضي والتخطيط لمشروعات جديدة تبعا لاحتياجاتها بعد انتهاء الوباء.

إلى ذلك، أعرب الرئيس الأرجنتيني ألبرتو فرنانديز عن أمله في التوصل إلى اتفاق مع صندوق النقد الدولي لإعادة تمويل قرض قيمته 44 مليار دولار «في أقرب وقت ممكن».

يأتي إعلان فرنانديز قبل وصول بعثة صندوق النقد الدولي اليوم في مهمة تتركز حول إعادة هيكلة ديون البلاد.

وقال فرنانديز لصحيفة «كلارين» المحلية «أجريت محادثات عديدة في هذا الوقت مع كريستالينا جورجييفا»، رئيسة صندوق النقد الدولي. وتابع «لدي انطباع بأنها تدرك الصعوبات القائمة في الأرجنتين أفضل من أي شخص آخر».

وذكر فرنانديز أن التوصل إلى اتفاق مع الهيئة الدولية المقرضة ومقرها واشنطن «ضروري في شكل أساسي لتوفير القدرة على التكهن بآفاق الاقتصاد».

وأوضح أن التفاهم «يزيل كثيرا من الشكوك، وهي لا تساورني لكنها تساور بعض قطاعات الاقتصاد».

وأضاف «ما آمله هو أن نواصل العمل، كما نفعل حتى الآن، حتى نتمكن من العثور على إجابات سريعة لمخاوفهم، وأن نتمكن من التوصل إلى اتفاق، إلى برنامج في أقرب وقت ممكن».

بعد توليه الرئاسة في (ديسمبر) الماضي، أرجأ فرنانديز سداد أقساط بعض الديون وتنازل عن الشرائح المستحقة من خطة الإنقاذ، قائلا إن الأرجنتين لديها بالفعل ديون كافية.

بعد التخلف عن سداد ديونها في (مايو) للمرة التاسعة في التاريخ، توصلت حكومة فرنانديز في أواخر (أغسطس) إلى اتفاق مع الدائنين الأجانب لإعادة هيكلة 66 مليار دولار من الديون بعد شهور من المفاوضات الشاقة.

ومنح ذلك البلد الواقع في أمريكا اللاتينية إعفاء من سداد 37.7 مليار دولار من الديون.